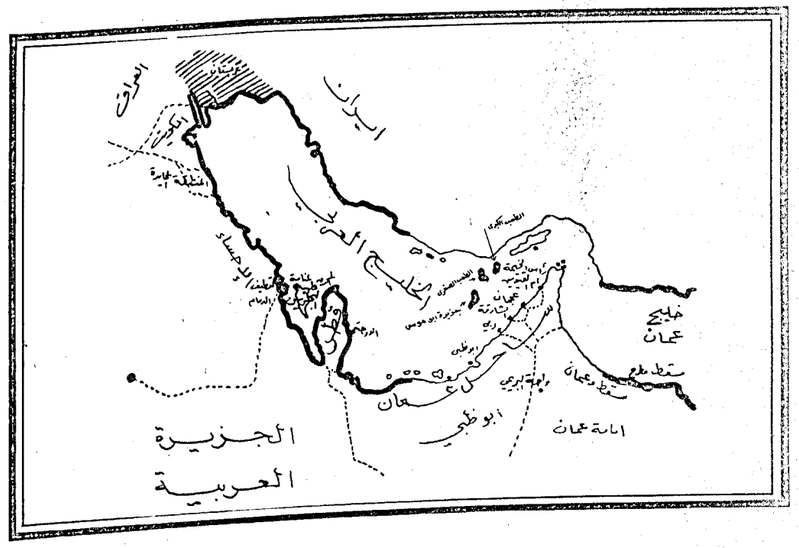

أهداف الغزو الاقتصادي الايراني لمنطقة الخليج

اتفاقات جديدة يجب فضحها

من البديهي ، ان السياسة تتصدر الجوانب الاخرى ، ولكنها تستند الى الاساس الاقتصادي وتتفاعل مع بقية الجوانب الحياتية ... وهذا ما تخطط له ايران على المدى البعيد ، ان هذه الحالة تنطبق بشكل ادق على الغزو الاقتصادي الذي تسعى ايران للمباشرة به بعد ان استكملت العديد من خطوات غزوها السياسي والعسكري للمنطقة . وفي اواخر عام ١٩٧٤ عين وزير المال والاقتصاد الايراني المدعو هوشانغ انصاري سفيرا اقتصاديا لايران في الخليج !

ومعلوم انه خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة سعت ايران الى عقد عدة اتفاقات تجارية واقتصادية بالغة الاهمية مع عدد من دول الخليج لاكمال تغلغلها فيها ..

والظاهرة الملاحظة مع هذا التحرك الجديد ، انه يترافق مع التحرك الايراني الجاري داخل دبي ، الشارقة ، البحرين ، عجمان ، قطر ، عمان ، وغيرها حيث الهجرات المنظمة للايرانيين واستلامهم لافضل المراكز الاقتصادية والتجارية في تلك الدول، ومن يزور تلك الدول يجد صعوبة في التعامل باللغة العربية التي تستبدل بالفارسية او الانكليزية ... ومنذ سنوات يجري اغراق السوق الخليجية العربية بالبضائع الاستهلاكية الايرانية ، وقسم كبير من تلك البضائع تصدرها شركات صهيونية في ايران ...

وعلى الرغم من مخاطر التحرك الايراني الجديد، الا انه لم يثر اية ردود فعل عربية ، حتى ان جامعة الدول العربية لم تحرك ساكنا في وجه هذا السرطان الايراني الجديد ، ما عدا رد الفعل الشعبي والنيابي في الكويت اذ ووجه بالاحتجاج الشديد على الرغم من اقرار الاتفاق اخيرا وفي داخل المجلس تحدث عدد من النواب عن اسباب معارضتهم لهذه الاتفاقية ، واول المتكلمين كان النائب التقدمي احمد الخطيب الذي قال :

« ان القاعدة العامة هي تعاون الشعبين لما فيه مصلحتيهما ، خاصة وان هناك علاقات تاريخية بينهما ، وما يعانيانه يكاد يكون من قضايا واحدة . اما بالنسبة للسياسة الرسمية الايرانية فهي ليست خطرة على الشعب العربي فقط وانما على الشعب الايراني ايضا . وما تصرفه الحكومة الايرانية على التسليح واعداد الجيوش بشكل يفوق حاجات امنها انما يعكس النوايا الخطرة في المنطقة .

وهي تبدد الاموال التي يجب ان تصرف على الشعب الايراني ، والذي اضطر للتسلل والعيش في ظروف صعبة ... بينما هو اولى بهذه الاموال .

ولقد برزت النوايا العدوانية التوسعية للحكومة الايرانية بشكل واضح عندما ارسلت قواتها للجزر العربية واخذت تقاتل الشعب العربي في عمان » .

واضاف الخطيب : « والان نوقع اتفاقيات وكان شيئا لم يحدث . وباعتقادي انها سياسة عربية شاملة نجدها في كل الحقول .. كل دولة تصفعنا نساعدها ونتعاون معها ونعتبرها صديقة . ومع الاسف الشديد ان السياسات العربية تلجا الى اسلوب مصادقة الاعداء ومعاداة الاصدقاء . وليس هذا من مصلحة الامة العربية » .

اما النائب عبد الله الفيلكاوي فاعلن معارضته للاتفاقية مع التاكيد على سياسة حسن الجوار وتوثيق العلاقات بين الشعبين ، فهي تاتي في وقت نجد السياسة الايرانية منافية لمصلحة الشعبين .

واضاف : « السوق الايرانية مفتوحة للرساميل الصهيونية وهي نافذة لتسلل البضائع الاسرائيلية، كذلك فان النفط الايراني يذهب الى اسرائيل .

وقال ايضا ان الوقت غير ملائم لمثل هذا التعاون مع ايران ، وهو موقف مؤقت حتى تتغير السياسة الايرانية » .

وقال النائب سلطان سلمان « انه يجب ان لا نوافق على هذه الاتفاقية ما دامت هناك جزر عربية محتلة من قبل ايران .

والمطلوب اولا ان تغير ايران مواقفها من العرب ثم نغير مواقفنا منها » .

ومما لا شك فيه ، ان العلاقات التجارية مع اي بلد يجب ان تخضع للاعتبارات القومية والوطنية بالدرجة الاولى ، وهذا بالتحديد ينطبق على ايران بالدرجة الاولى ! ان اتخاذ مواقف السكوت على سياسة النظام الايراني في خليجنا العربي وعمان معناه تشجيع اتجاهاته التوسعية الاستعمارية وتعريض عروبة خليجنا لخطر جوي .

فان لم تكن لحكامنا الجراة الكافية للوقوف بوجه ايران ، فعلى الاقل يجب وقف التعامل معها اذا آثروا الصمت كاهون الشرين !

اقتصاص النقمة، وتخفيف حالة القلق والخوف التي تسيطر على المجتمع الصهيوني

ايجاد المبررات التي تستند اليها القوى الرجعية اللبنانية لاثارة الصدامات الدموية مع حركة المقاومة

والذي يتعلق باطلاق النار فورا ودون سابق انذار « على كل حركة مشبوهة » تلحظ « في حدود القطاعات الدفاعية » في المناطق الجنوبية الحدودية . ان هذا القرار المشبوه سيؤدي الى اثارة مجازر دموية جديدة، اذا ما اخذ فعلا طريقه الى التنفيذ . وهو بلا شك ما سعت وتسعى اليه اسرائيل . فستواصل عملياتها الاستفزازية والعدوانية في سبيل وضع هذا القرار موضع التنفيذ ، اذا لم تباشر القيادة العسكرية اللبنانية بتنفيذه فورا . ولا شك ان الوضع على الصعيدين المحلي والعربي ، والمؤامرات التي يجري العمل على تنفيذها لتمرير التسوية الاستسلامية، ستسهم في تشجيع الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة ، وستسهم في تشجيع القوى الرجعية الانعزالية الطائفية على التحرك لتنفيذ مخططاتها الاجرامية بحق الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

اصرار على متابعة النضال :

ان المؤامرات المتصلة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ، والتي حاكتها القوى الامبريالية — الصهيونية — الرجعية ، لم تستطع ان تحقق اهدافها ، كما انها لم تستطع ان تثني جماهير شعبنا عن الاستمرار في التمسك باهدافهم الرئيسية. فلقد اثبتت التجربة ان محاولات العدو الصهيوني والقوى الرجعية المحلية ، ضرب الثورة وفرض التراجع عليها ، قد باءت بالفشل . كما ان محاولاته الرامية الى فك ارتباط الجماهير والتحامها بالثورة، من خلال عمليات القصف الوحشي وسياسات الابادة التي ينتهجها قد منيت بالفشل ايضا . والمتتبع لسير الاحداث يستطيع ان يدرك بسهولة انه كلما اشتدت المؤامرات ، لتطويق نضالات جماهير شعبنا الفلسطيني، كلما شدد الثوار ضرباتهم، وكلما عمقت الجماهير التحامها بالثورة ، ورفدتها بمزيد من الدعم والتاييد والمساندة والمشاركة .

فضربات العدو الصهيوني والرجعي مهما بلغت ومهما كان حجمها ، ومهما استطاعت ان توقع من خسائر ، لن تستطيع ان تؤدي اهدافها ، بل على العكس من ذلك فانها تؤدي الى مزيد من الاصرار على متابعة النضال والسير في طريق الكفاح الشعبي المسلح لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وازالة الكيان الصهيوني لبناء الدولة الديمقراطية على انقاضه .

ان اهم المسائل التي برزت مؤخرا ، والتي سببت ارباكا وقلقا متزايدا لدى العدو الصهيوني ، هي ان النضالات والنشاطات العسكرية التي يقوم بها ثوارنا داخل الارض المحتلة تترافق بنشاطات جماهيرية متعددة الاشكال والوسائل والصيغ ، فمن النشاطات السياسية السرية .. الى رفع الشعارات وكتابتها على الجدران .. الى توزيع المنشورات السياسية الثورية الداعية الى تصعيد النضال الثوري .. الى تبلور هياكل ونشاطات المنظمات الشعبية التي بدات تلعب دورا مهما ... الى الانتفاضات الجماهيرية العارمة .

ولم تستطع محاولات الارهاب والاعتقالات الواسعة النطاق واغمال العنف التي تتعرض لها جماهيرنا ، ان تثني شعبنا عن توسيع دائرة نضالاته وتصعيدها ، بل خلقت نوعا من التحدي والاصرار على استكمال المسيرة ، والسير بها على نحو مضطرد لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة .

الى جانب ذلك ، فان هذا التصاعد السياسي والعسكري في نضالات جماهير شعبنا ، انما يؤكد على الاصرار على المضي قدما في الثورة ، رغم الانحرافات والخيانات الرسمية العربية ، التي تتمثل في مراهنة بعض الانظمة الرسمية على وساطة الامبريالية الامريكية في حل ما يسمى « بازمة الشرق الاوسط » لتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية وشاملة .

كما ان هذا التصاعد ، انما ياتي ردا واضحا على رفض جماهير شعبنا على كل المشاريع التصفوية التي تستهدف قضيتها وثورتها .

لقد بلغت الثورة الفلسطينية مستوى ، لم تعد معه امكانيات اجهاضها بقادرة على ان تخطوخطوات حثيثة الى الامام رغم شهامة معسكر الاطراف التي تحاول اجهاض الثورة وتصفيتها . وليس ادل على ذلك ، من تصاعد عمليات الثورة وتنوعها وتكثفها وتعمقها داخل الارض المحتلة رغم فاشية قوى الخصم ، ورغم استمرار تصعيد الضربات التي تستهدف الثورة وجماهيرها . فما ان يقوم العدو الصهيوني بعملياته العسكرية الفاشية ضد جماهير شعبنا حتى ترد له الثورة الصاع صاعين ، وما ان يعمل على تثبيت وتوطيد وتعزيز وسائله الامنية، حتى تثبت ضربات ثوارنا فشل سياساته الامنية المزعومة .

الاستيطان في الجليل ونقل المصانع الحربية

« ان الامل في العودة لم يضعف على مر ٢٧ سنة منذ ان طردنا . ونحن نريد العودة » هذا ما اعلنه سكان كفر برعم واقرت الذين طردوا منذ ٢٧ سنة من الجليل ليستوطن في بيوتهم الصهاينة. ورغم الصعوبات والمخاطر التي واجهها سكان كفر برعم واقرت فان امل العودة لا يزال الحافز الرئيسي لهم ، وهم بذلك رمز لنضال شعبنا البطولي ضد ابشع انواع الاستعمار .

ويلاحظ من الانباء الواردة من الارض المحتلة ، ان عرب الجليل سيواجهون في القريب نفس المصير الذي واجهه سكان كفر برعم واقرت . فوزارة الاسكان الاسرائيلية بلسان وزيرها ابراهام عوفر قررت حاليا الافضلية الاولى للاستيطان في الجليل بعد القدس . ولذلك اقدمت سلطات العدو الصهيوني على مصادرة الاراضي التابعة للوقف الاسلامي في قرية المزرعة قرب عكا ، وذلك كخطوة في نطاق الجهود الرامية لتفريغ منطقة الجليل من سكانها العرب .

وتتم مسالة الاستيطان في الجليل حاليا نقاشا داخل الاحزاب الاسرائيلية ، وقد اجرت الكنيست نقاشا عاصفا في الاسبوع الماضي حول هذا الموضوع، اثر عرض المبام ، بلسان عضو الكنيست دوف زاكيف لمشروعات الحكومة الرامية الى مصادرة الاراضي في الجليل ، ووصف التعنت الاسرائيلي في قضية كفر برعم واقرت انه خطا ، في حين اعتبر وزير الزراعة رابيتوفيتش « ان المصادرة ضرورة اقتصادية وهي جزء من مشروع تهويد الجليل » .

ويبدو انه بالاضافة الى مصادرة الاراضي في الجليل ، فان هناك مشروعا واسعا لنقل المصانع العسكرية من المنطقة الوسطى في اسرائيل الى الجليل . وذكرت صحيفة معاريف ان بيريس وزير الدفاع قام بجولة في الجليل لتعيين الاماكن التي ستقام بها المصانع ، ورافق الوزير في جولته الوزير المتقاعد مئير زوريع مدير دائرة اراضي اسرائيل ، والجنرال المتقاعد ابراهام يافه مدير سلطة الحفاظ على جمال الطبيعة .

والجدير بالذكر ان الجنرال زوريع يصر على مصادرة مساحات كبيرة من الاراضي ، وان هذا الاصرار قد سبب رعبا لمستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل طوليدانو .

ومهما يكن من امر فان المصادقة النهائية على مشروع نقل المصانع العسكرية للجليل ستتم وفق ما جاء في صحيفة معاريف قريبا ، وستنتقل نتيجة لذلك مئات العائلات الى هذه المنطقة التي لا تزال تحافظ على طابعها العربي رغم سني الاحتلال الطويلة .

ان الرد الحاسم على هذه المخططات الكولونيالية لن يكون في جنيف ، ولا في التسويات الجزئية الخيانية ، بل على ارض الجليل ، حيث يستطيع الكفاح المسلح الفلسطيني تدمير هذه المخططات وتحويل ارض الجليل الى مقبرة للمستعمرين ، وحينذاك فقط يصبح كلام سكان كفر برعم واقرت واملهم بالعودة واقعا .